فيه الاستتار **قوله** لمونث ظاهره انه لو كان لمذكر نحو جرح نفسه او عينه لا لنفس وفيه ان كان المانع من اللبس عدم التاءيث المونث هنا مجازي يجوز فيه التجريد من العلامة فاللبس حاصل ومثل لتفيد اللبس بالمذكر وجعل منشاه وقوع النفس والعين غير توكيد **قوله** والتعريف بين اعراب الفاعل والمفعول بالرفع والنصب لوقوع اللبس في البعض وحمل الباقي عليه في ذلك **قوله** وما ذكرناه من التعليل الخ قال الدنوشري قال المرادي فرع اذا قلت هلم لكم انفسكم جاز دون تاكيد للفصل الذي هو لكم وهذا بلا خلاف فلا يتوهم انه لابد من التاكيد ذكره في الارتشاف وهذا النوع يبطل قول الشلوبين وما ذكرناه من التعليل الخ انتهى وقال الزرقاني محصل اعتراض الصفار ان ضمير الفصل كالتاكيد لما قبله وذلك انما يكون في العطف على ضمير الرفع المتصل الامثل هذا فلا احتياج لضمير الفصل هنا والصفار بالصاد والفا احد شراح كتاب س انتهى وفي كون ذلك محصل اعتراض الصفار نظر لانه ليس مراده بالفصل ضمير الفصل بين الموكد والموكد وقد مثل في كتابة اخري للفصل بالفرع الذي ذكره المرادي وقولهم هنا قاصرة واللام زايدة مقوية والمعنى ايتوا انتم انفسكم **قوله** لكون الضمير اقوي من الظاهر قال الدنوشري وهذا مخالف لما سياتي له في قوله لان الضمير لا يوكد الظاهر لان الظاهر اقوي منه وقد يجاب بان الضمير اقوي من حيث الاعرفية كما قال هنا والظاهر اقوي من حيث الدلالة لعدم احتياجه الي مفسر بخلاف الضمير انتهى ولا يخفي ما في توهم المخالفة من البعد بعد قول الشارح في

الاعرفية

الاعرفية فمن العجب ايراده الجواب بما يوهم الاستبعاد وليته توقف في التعليل بانه يشكل عليه جواز توكيد النكرة بشرطه مع ان التاكيد معرفة فقد كمل ما هو اضعف منه وايضا فالنعت بكمل المنعوت مع جواز اختلافهما في رتبة التعريف **قوله** اما الاولان الخ سكت عن علة التفرقة هذا انما بين المرفوع وغيره وقد بيناها آنفا فلا تغفل **قوله** وللبس هذا انما يناسب لو جعل علة اللبس في النفس والعين ايلاهما العوامل وهو لم يعرج علي ذلك وخصص اللبس بالمونث مع ان العلة في اللبس مطلقا ما ذكر **قوله** فهو اللفظ المكرر الخ قال الزرقاني اعلم ان تعريف المم للتاكيد مبني علي ان المراد به الموكد حيث قال اللفظ الخ واما ما في التسهيل من قوله اعادة اللفظ او تقويته بمرادفه معنى فمبني علي ان المراد ظاهره من المصدر وقوله ما قبله اي معنى ما قبله فيشمل التاكيد بالمرادف قال شيخنا اذا تقرر هذا ظهر لك ان في كلام المتن نظرا من وجهين اولهما ان قصر كلام المص علي احد النوعين حيث بين ما بقوله من لفظه وقال زاد في التسهيل فعلم منه ان ما في التسهيل زايد علي ما هنا مع ان ما هنا شامل له ثانيهما ان زيادة التقوية لا يناسب كلام المص لما تبين لك من ان تعريف المص للموكد والتقوية تعريف له باعتبار المصدر فكيف يجمع بينهما ويمكن الجواب عن الاعتراض الثاني بان التقوية مصدر بمعنى اسم المفعول وهو معطوف علي المكرر اي او اللفظ المقوي بمرادفه معنى فان قلت هذا لا يخلو اما ان يكون خلاف الظاهر بالنسبة لما في التسهيل فالجواب انه وان كان خلاف الظاهر لكن لا مانع منه بالنسبة لما هو واما بالنسبة لما في التسهيل فيمكن

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)